عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول موضوعا
مع بقاء السلب والايجاب اي ان كان الاصل موجبا كان
العكس ايضا كذلك وان كان سلبيا كان العكس أيضا كذلك
مع بقاء التصديق والتكذيب اي ان كان الاصل صادقا بأي
وجه كان العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان العكس
ايضا كذلك كما اذا اردنا أن نعكس قولنا كل أنسان حيوان
جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني أولا وقلنا أن بعض
الحيوان أنسان واذا أردنا ان نعكس قولنا لا شيء
من الأنسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر بأنسان ولو قال
المصنف العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا
والجزء الثاني أولا لكان اصوب لأن ما هو الموضوع لا يصير
محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا أصلا ولئن سلمنا
ذلك لكن يخرج عن التعريف عكس الشرطيات
وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب لأنهم يشبهون القضايا
فلم يجدوها في الكذب بعد جعل المذكور صادقا لازمة
الاتوافقا

الا توافقا لها في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق
لأن العكس لازم للقضية لو فرض صدقها يلزم صدق العكس
والا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وصدق الملزوم
بدون صدق اللازم مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لأنه لا
يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان
انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض
الأنسان حيوان فعلى هذا قول المصنف والتكذيب
لا يكون الا خطأ والموجبة الكلية لا تنعكس كلية الخ
القضية الكلية التي تكون موجبة كلية لا يلزم أن تنعكس
كلية بل يلزم أن تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها
كلية فلئلا ينتقض بمادة يكون كذب المحمول فيها
اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الأخص
على كل الأعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلانا
اذا قلنا كل انسان حيوان فحد الحيوان موضوعا بالأنسانية
والحيوانية وهو ذات الأنسان فيكون بعض الحيوان انسانا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)